

نمو الاقتصاد المصري ما يزال قوياً، وجائحة كورونا تخيم على الآفاق المستقبلية

أبرز النقاط

- تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الربع الأول من ٢٠٢٠، مع توقعات باستمرار التراجع في الربع الثاني على خلفية تأثير تدابير احتواء الجائحة.
- ارتفاع النفقات المرتبطة بالجائحة وزيادة الاستثمار العام يؤثران على وضع المالية العامة، مع إمكانية ارتفاع عجز الميزانية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمعدلات أعلى من المستوى المستهدف.
- اتساع عجز الحساب الجاري في ظل تداعيات الجائحة التي أثرت على المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية.
- البنك المركزي يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعاته الثلاثة الأخيرة في ظل تباطؤ معدلات التضخم.

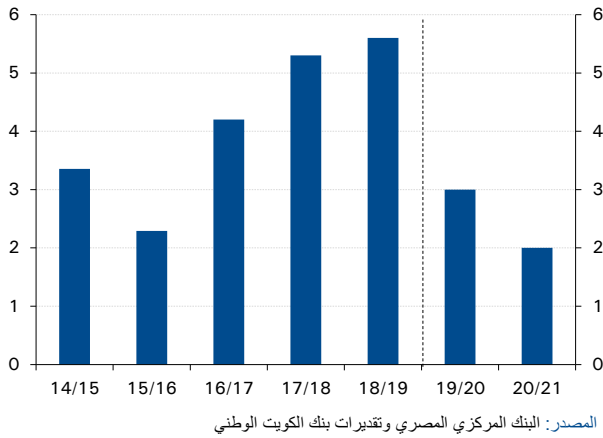
إجراءات الإغلاق تضغط على النشاط الاقتصادي

في ظل تسجيل أكثر من ٨٨ ألف حالة إصابة مؤكدة (حتى ٢١ يوليو)، اتخذت الحكومة إجراءات وقائية لاحتماء تفشي جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك إغلاق المطارات وفرض قيود على التنقل وحظر التجول، ضمن تدابير أخرى. كما قامت الحكومة بتبني حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ١٠٠ مليار جنيه مصري (٦,٣ مليار دولار) للتخفيف من تداعيات الجائحة. وعلى الرغم من تضرر العديد من القطاعات بشدة، إلا أن وتيرة النمو الاقتصادي كانت معتدلة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بمعدلات النمو التي شهدناها مؤخراً، وذلك لكون مصر لم تفرض تدابير إحتواء الفيروس إلا في وقت لاحق من تلك الفترة (في مارس). وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٥,٠% على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠) مقابل ٥,٦% في الربع الرابع من عام ٢٠١٩، فيما يعد أقل من التوقعات الحكومية التي تشير إلى وصول معدل النمو إلى ٥,٩%، إلا أنها تعتبر من المعدلات القوية إلى حد ما مقارنة بمعدلات الانكماش التي شهدتها العديد من الدول الأخرى حول العالم.

٤٤,٦ في يونيو على خلفية تخفيف إجراءات الحظر، إلا أنه بلغ في المتوسط ٣٨,٣ في الربع الثاني، فيما يعد أقل بكثير من متوسط العام ٢٠١٩ البالغ ٤٩,١ وهو الأمر الذي يشير إلى انخفاض شديد في نشاط القطاع الخاص.

وفي ضوء ما سبق، من المرجح أن يتباطأ معدل النمو إلى حوالي ٣% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (التي انتهت في يونيو) مقابل ٥,٦% في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، نتوقع أن ينخفض النمو إلى ما دون مستوى ٢%، إذ ستظل العديد من القطاعات مثل السياحة والطيران والنقل والشحن تحت ضغوط شديدة، خاصة إذا استمرت أزمة الجائحة خلال النصف الثاني من العام الحالي. وفي ظل تراجع معدل النمو، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة خلال عام ٢٠٢٠، بعد انخفاضه إلى ٧,٧% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقابل ٨,٠% في الربع الرابع من عام ٢٠١٩ و ٨,١% في الفترة المماثلة من العام الماضي.

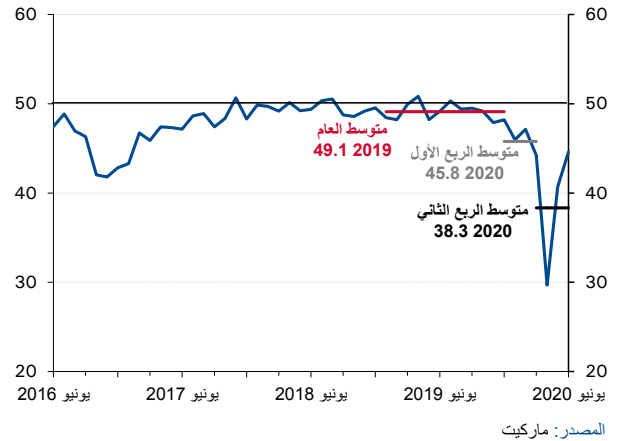
الرسم البياني ٢: نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر (%)



الوضع المالي سيتعرض لضغوط

تحسن الأداء المالي بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ في ظل انخفاض عجز الموازنة إلى أقل من ٤% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن تراجع الإيرادات إلى جانب الزيادة غير المتوقعة في نفقات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتدابير التحفيز الاقتصادي ستؤدي إلى تدهور الوضع المالي. وتوقعت الحكومة أن يرتفع العجز إلى حوالي ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلا أن ذلك

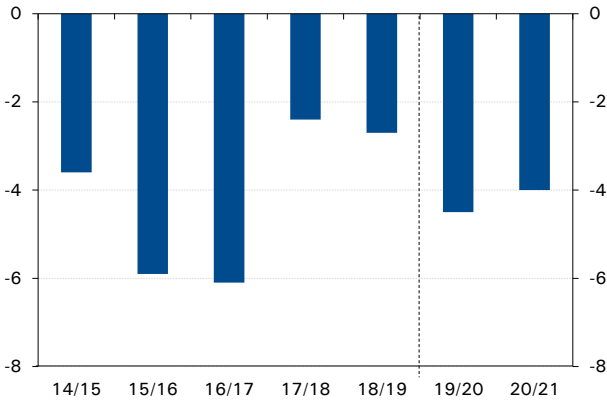
الرسم البياني ١: مؤشر مديري المشتريات في مصر (مؤشر)



وقد يتراجع النمو في الربع الثاني من ٢٠٢٠ بوتيرة أعمق في ظل تأثير القيود المفروضة. وهذا ما يؤكد بالفعل الانخفاض الحاد الذي سجله مؤشر مديري المشتريات في مصر، إذ تراجع لأدنى مستوياته التاريخية وصولاً إلى ٢٩,٧ في أبريل. وعلى الرغم من تحسن المؤشر وارتفاعه إلى مستوى ٤٠,٧ في مايو

الرسم البياني ٤: الحساب الجاري لمصر

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

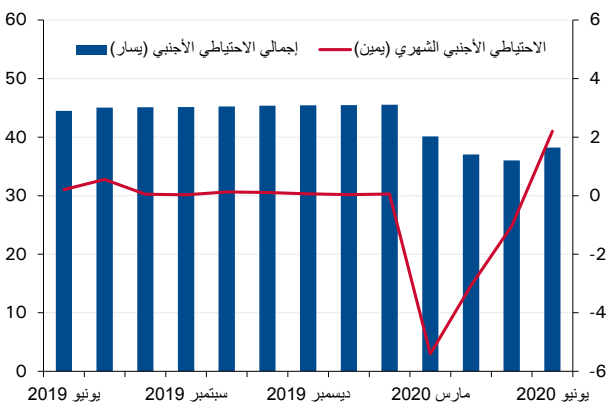


المصدر: البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

وأدى تقادم الضغوط على وضع ميزان المدفوعات بصفة عامة إلى إقدام مصر على تأمين المزيد من الاحتياطات المالية في ظل حالة عدم اليقين التي تسود العالم. فخلال شهر مايو، قامت مصر بطرح سندات بقيمة ٥ مليار دولار فيما يعد أكبر إصداراتها على الإطلاق وتجاوز حجم طلبات الاكتتاب القيمة المطروحة بأكثر من أربعة أضعاف، لتصل القيمة الاجمالية إلى ٢٢ مليار دولار. كما تلقت مصر تمويلاً من صندوق النقد الدولي بقيمة ٢,٨ مليار دولار كأداة تمويل طارئ لمواجهة تداعيات الجائحة، وأجرت مباحثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد مدته ١٢ شهراً بقيمة ٥,٢ مليار دولار على أن يتم صرف الشريحة الأولى بقيمة ٢ مليار دولار على الفور ويتم تسليم بقية القرض على دفعتين بواقع ١,٦ مليار دولار لكل دفعة خلال عام. وقد تساهم اتفاقيات صندوق النقد الدولي في تحفيز الحصول على بعض الدعم الخارجي الإضافي. ولكن قد لا تكون تلك الموارد المالية كافية للوفاء بمتطلبات ميزان المدفوعات واحتياجات تمويل الميزانية، مما قد يدفع مصر لإصدار المزيد من السندات في عام ٢٠٢٠ وتأمين المزيد من القروض من مصادر أخرى.

الرسم البياني ٥: احتياطي النقد الأجنبي في مصر

(مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري

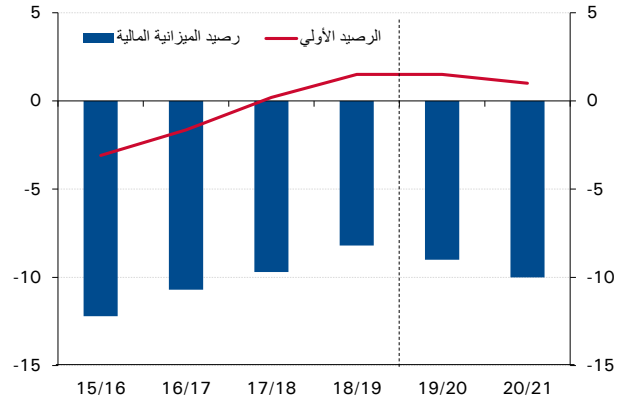
التضخم لا يزال ضمن الحدود المستهدفة للبنك المركزي

ارتفع معدل التضخم في الحضر إلى ٥,٦% على أساس سنوي في يونيو مقابل ٤,٧% في مايو، الذي يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر الماضي. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الطلب على منتجات محددة مرتبطة بالجائحة. أما معدل التضخم الأساسي، فقد واصل تباطؤه على أساس سنوي، إذ بلغ أدنى مستوياته التاريخية عند مستوى ١% في يونيو، منخفضاً من ١,٥% في مايو.

المستوى سيظل أقل من العجز البالغ ٨,٤% المسجل في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

الرسم البياني ٣: الميزانية المالية العامة في مصر

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، فقد أقرت مصر أكبر ميزانية في تاريخ البلاد بقيمة ٢,٢ تريليون جنيه مصري (١٣٧ مليار دولار) والتي تتضمن زيادة الإنفاق على الاستثمار العام والخدمات الاجتماعية بشكل رئيسي، خاصة قطاعي الرعاية الصحية والتعليم. وفي ضوء الأزمة الحالية، فقد يزداد عجز الميزانية إلى ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفقاً للتقديرات الحكومية، مقابل التقديرات الصادرة في أبريل والتي بلغت ٦,٢% ومقابل المستوى المستهدف قبل الجائحة بنسبة ٥%. وتهدف مسودة الميزانية إلى خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٥% في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٨٢,٧% و٧٧,٥% في السنة المالية الحالية والقادمة على التوالي. إلا أننا نعتقد أن تحقيق تلك الأهداف سيكون مرهوناً بمدى استمرار الجائحة.

القطاع الخارجي يقع تحت وطأة الضغوط

سيستعجز الحساب الجاري في ظل تقشي الجائحة التي أثرت على بعض المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية في مصر، إذ انخفضت عائدات قناة السويس بمقدار ٣٢,١ مليون دولار لتصل إلى ٥,٧٢ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الإيرادات بنسبة ٩,٦% على أساس سنوي في مايو وحده نظراً لتباطؤ حركة التجارة الدولية. ومن المتوقع أن يخسر قطاع السياحة المصرية ٦٢% على الأقل من إيراداته في عام ٢٠٢٠، وفقاً لمعهد التخطيط القومي. كما أدت الأزمة إلى تأثر تحويلات المصريين العاملين في الخارج نظراً لعودة الآلاف منهم إلى مصر أو نتيجة لفقدان وظائفهم.

واجتمعت كل تلك العوامل بالإضافة إلى خروج رؤوس الأموال من البلاد، نظراً لإقبال المستثمرين على استثمارات الملاذ الآمن بعد تقشي فيروس كورونا المستجد، مما ساهم في الضغط سلباً على الاحتياطات الأجنبية ودفعها للتراجع من المستوى القياسي الذي بلغ ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير لتصل إلى ٣٦,٠ مليار دولار في مايو، قبل أن ترتفع مجدداً إلى ٣٨,٢ مليار دولار في يونيو.

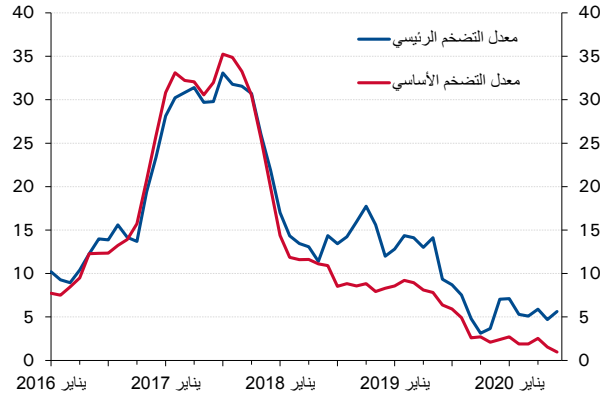
التحديات تكمن في ضبابية الأفق المستقبلية

تواجه مصر بعض التحديات الناتجة عن وباء كورونا، إذ إن القيود المفروضة وإجراءات الحظر المطبقة لاحتواء تفشي الفيروس، وما صاحب ذلك من نفقات إضافية للحد من تداعياته، ستساهم في عرقلة الجهود التي بُذلت على مدى السنوات القليلة الماضية لاستقرار الاقتصاد الكلي. كما يزال نطاق واستمرارية الجائحة من الأمور غير المؤكدة إلى حد كبير مما يلقي بظلاله على الأفق المستقبلية. ويُرجى أن تكون تلك الأوضاع مؤقتة وأن تستأنف البلاد جهودها الإصلاحية لاستدامة النمو. وبمجرد أن يتم احتواء فيروس كورونا، يجب التركيز على معالجة أي اختلالات في الاقتصاد الكلي إضافة إلى العديد من القضايا الهيكلية التي تواجهها البلاد، ومن أهمها تحسين بيئة الأعمال وجعل القطاع الخاص المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. كما أن هناك حاجة ماسة إلى تحقيق نمو أقوى وأشمل للحد من الفقر، وخلق فرص عمل للشباب المصريين الذين يدخلون سوق العمل بأعداد كبيرة.

ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التضخم في النصف الثاني من العام الحالي نظراً للزيادة الأخيرة في رسوم الكهرباء وإمكانية تزايد الطلب في ظل تخفيف القيود.

الرسم البياني ٦: التضخم في مصر

(% على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري

ونظراً لاتساق مستويات التضخم بصفة عامة مع المستوى المستهدف بنسبة ٩% (± 3 نقاط مئوية)، أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعاته الثلاثة الأخيرة بعد خفضها بمقدار ٣ نقاط مئوية في اجتماع طارئ عُقد في مارس في إطار الإجراءات الاحترازية للحد من تداعيات تفشي فيروس كورونا. ونتوقع أن يظل البنك المركزي المصري متحفظاً ويتحرك بحذر على مدار الأشهر القادمة لتجنب تسارع وتيرة تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com